



المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية

جهاز ضباط و أعوان الشرطة القضائية التابعين لقطاع الفلاحة والصيد البحري

الرباط، في 12 شتبر 2012

سعد الحسين

رئيس قسم مراقبة المنتجات الغذائية

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية



أصناف ضباط الشرطة القضائية التابعين لقطاع الفلاحة والصيد البحري

على مستوى قطاع الفلاحة والصيد البحري، تخول صفة ضابط أو عون الشرطة القضائية للموظفين العاملين بالمؤسسات التالية:

العدد	الصنف	المؤسسة
234	أعوان زجر الغش بموجب الفصل 32 من قانون المسطرة الجنائية الصادر بتاريخ 10 فبراير 1959 كما وقع تغييره وتتميمه؛	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
316	المفتشين البيطرة طبقا للظهير بمثابة قانون رقم 1.75.291 صادر بتاريخ 8 أكتوبر 1977 يتعلق بتدابير التفتيش من حيث السلامة والجودة بالنسبة للحيوانات والمواد الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني (الفصل 5)	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
89	المادة 26 الظهير رقم 1.95.8 بتاريخ 22/2/1995 بتنفيذ القانون رقم 94-12 المتعلق بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وتنظيم سوق الحبوب والقطاني.	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
-	- الظهير رقم 1.73.255 بمثابة قانون المتعلق بتنظيم الصيد البحري الصادر بتاريخ 23/11/1973 (الفصل 43) - المرسوم رقم 2.06.779 بتاريخ 27/6/2007 بتطبيق الفصل 43 من الظهير المذكور.	قطاع الصيد البحري
396	الظهير رقم 1.95.154 بتاريخ 16/8/1995 بتنفيذ القانون رقم 10.95 المتعلق بالماء (المواد 104 إلى 109).	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

المهام

يقوم أعوان زجر الغش والمفتشين البيطرة في إطار الاختصاصات المحددة لهم حسب القوانين الخاصة، بإجراء المراقبة على الصعيد الوطني وبنقط العبور (الموانئ والمطارات) على :

- الحيوانات الحية ؛
- المنتجات النباتية ؛
- المواد الغذائية على طول سلسلة الإنتاج (ابتداء من الضيعة أو المزرعة ومرورا بالمصانع حتى نقط البيع والمستهلك الأخير).

كما يقومون :

- بأخذ العينات وتحرير المحاضر؛
- عند الاقتضاء، بعمليات الحجز والإتلاف .

الموارد البشرية

يصل عدد ضباط الشرطة القضائية التابعين للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إلى 550 مراقبا مقسمين حسب المهام إلى ما يلي:

العدد	الصف	المؤسسة
154	أعوان زجر الغش: ✓المهندسين	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
80	✓التقنيين	
316	المفتشين البيطرة	
550		المجموع

ظروف التكوين والتأهيل

1. تكوين أساسي يختلف من فئة لأخرى حسب التخصصات:

التكوين الميداني	التكوين الأساسي	الفئة
تكوين ميداني عند التوظيف لمدة سنة داخل الإدارة في مجال تطبيق المساطر المنصوص عليها في القوانين الخاصة بما في ذلك البحث عن المخالفات وإثباتها وكذا أخذ العينات وتحرير المحاضر.	تكوين تقني لمدة 6 سنوات بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرية وذلك في مجال: ✓ إنتاج وتحويل وتوضيب المواد الغذائية؛ ✓ السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.	المهندسين المتخصصين في الصناعات الغذائية
	تكوين عام لمدة سنتين في المجال الفلاحي	التقنيين
	تكوين تقني لمدة 6 سنوات بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرية في مجال : ✓ الصحة الحيوانية ؛ ✓ السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية و ذات أصل حيواني.	المفتشين البيطرة

ظروف التكوين والتأهيل

2. التكوين المستمر:

الاستفادة من تداريب على الصعيد الوطني أو في الخارج في مجال اختصاصهم:

- برامج المراقبة؛
- المراقبة الذاتية؛
- تتبع مسار المنتجات الغذائية؛
- السلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- الصحة الحيوانية ؛
- ...

شروط الاختيار والتعيين والترقية

1. شروط الاختيار:

بالنسبة لأعوان زجر الغش :

اجتياز اختبار أمام لجنة مختصة، قصد التأهل للحصول على مهمة مراقب وصفة ضابط الشرطة القضائية (عون محلف).

بالنسبة للأطباء البيطرة :

يخول لهم القانون هذه الصفة مباشرة لدى مزاولتهم لمهنة مفتش بيطري بالمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية بعد اجتيازهم لمباراة وفقا للمساطر المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية.

شروط الاختيار والتعيين والترقية

2. شروط التعيين :

- ✓ تعيين ضباط وأعوان الشرطة القضائية المحلفين حسب حاجيات المصالح الخارجية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- ✓ العمل على تغطية جميع التراب الوطني ؛
- ✓ مراعاة مؤهلات كل منطقة (الكثافة السكانية، أهمية قطاع الصناعات الغذائية...).

3. شروط الترقية:

- ✓ تتم ترقية المعنيين بالأمر في السلم والدرجة وفقا للإجراءات والمساطر المنصوص عليها في قانون الوظيفة العمومية ونصوصه التطبيقية؛
- ✓ فيما يخص مناصب المسؤولية، فيتم التعيين حسب الكفاءة والقدرة على التدبير والتسيير وإنجاز مهام المراقبة.

الإكراهات

1. الموارد البشرية التابعة للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية غير كافية للقيام بمهام المراقبة على أحسن وجه؛
2. فيما يتعلق بالأحكام الصادرة بخصوص المخالفات فهي في غالب الأحيان غير رادعة وذلك لسببين أساسيين:
 - ✓ طول المدة التي تفصل بين ضبط المخالفة و صدور الحكم والتي تفوق عادة أكثر من سنتين؛
 - ✓ كون الأحكام الصادرة بخصوص هذه المخالفات غير رادعة.
3. قلة التواصل بين ضباط الشرطة القضائية والأجهزة المختصة لوزارة العدل فيما يخص تتبع الملفات الخاصة بالمخالفات.

اقتراحات من أجل تطوير أداء الإدارة

- 1.** تعزيز عدد ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ؛
- 2.** توفير الإمكانيات اللوجستية المخصصة للمراقبة ؛
- 3.** برمجة دورات تكوينية مستمرة لضباط وأعوان الشرطة القضائية خاصة في المجال القانوني ؛
- 4.** العمل على تعجيل إصدار الأحكام الخاصة بالمخالفات وتثديدها؛
- 5.** تقوية التبادل والتنسيق بين ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعين للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية مع الأجهزة المختصة لوزارة العدل.

شكرا على حسن تتبعكم